

Distr.: General
15 January 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الحادية عشرة

فيينا، ٨-١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	ثانياً - خلاصة وافية
٢	ألمانيا

* أُعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٠.

** CAC/COSP/IRG/2020/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

110220 110220 V.20-00214 (A)



ثانياً - خلاصة وافية

ألمانيا

١- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لألمانيا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقَّعت ألمانيا على الاتفاقية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وأودعت صك تصديقها عليها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وتشكل المعاهدات الدولية جزءاً لا يتجزأ من القانون الداخلي لألمانيا. بموجب القانون البرلماني ذي الصلة، وفقاً للمادة ٥٩ من القانون الأساسي لألمانيا (القانون الأساسي). وبناءً عليه، فإن للاتفاقية الوضع نفسه الذي تتمتع به القوانين الاتحادية.

وألمانيا جمهورية برلمانية اتحادية تتألف من ١٦ ولاية، ويتمتع الاتحاد والولايات بصلاحيات تشريعية متزامنة في المجالات المتعلقة بمنع الفساد واسترداد الموجودات (المواد ٧٠-٧٤ من القانون الأساسي).

وجرى استعراض تنفيذ ألمانيا للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الرابعة من دورة الاستعراض الأولى، وخضعت أطر مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال المعمول بها في ألمانيا للتقييم من قبل كل من مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وبرنامج تقييم القطاع المالي التابع لصندوق النقد الدولي.

ويضم الإطار القانوني الوطني لمنع الفساد واسترداد الموجودات، على وجه الخصوص، القانون الأساسي، والقانون الجنائي، وقانون الموازنة الاتحادية، وقانون موظفي الخدمة المدنية الاتحاديين، وقانون وضع موظفي الخدمة المدنية الاتحاديين، وقانون مكافحة تقييد المنافسة، وقانون حرية المعلومات، وقانون مكافحة غسل الأموال، وقانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية.

وتشمل السلطات المعنية بمنع الفساد واسترداد الموجودات وزارة الداخلية والإعمار والمجتمع الاتحادية، ووزارة العدل وحماية المستهلك الاتحادية، والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، ووحدة الاستخبارات المالية، ومكتب العدل الاتحادي، والمكتب الاتحادي للشرطة الجنائية، والسلطات المختصة (مكاتب الادعاء والمحاكم) في الولايات الاتحادية.

٢- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

٢-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان ٥ و ٦) بغية منع الفساد، تعتمد ألمانيا على الإطار القانوني والتنظيمي الحالي الذي يتألف من أحكام متنوعة ضمن القانون الجنائي وقانون الخدمة العامة وقواعد الإدارة الأخرى على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات. وقد أقر مجلس الوزراء الألماني توجيهاً خاصاً بمنع الفساد في الإدارة الاتحادية

بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ يفصل العناصر الأساسية لاستراتيجية الإدارة الاتحادية الخاصة بمنع الفساد ويطلب من كل هيئة إدارية اتحادية وسائر الهيئات التي تحصل على تمويل اتحادي جملة أمور من بينها وضع تدابير داخلية فعّالة لمنع الفساد وتعيين مسؤول اتصال للمسائل المتعلقة بمنع الفساد. وبالإضافة لما سبق، تُوجّه استراتيجية مكافحة الفساد الصادرة عن المؤتمر الدائم لوزراء داخلية الولايات جهود منع الفساد في الولايات الاتحادية منذ عام ١٩٩٥.

ويتولى تنسيق جهود تنفيذ التوجيه الخاص بمنع الفساد ومراجعتة دورياً فريق عامل مشترك بين الوزارات يتكون من مسؤولي الاتصال المكلفين بقضايا منع الفساد وخبراء من وحدات المراجعة الداخلية.

ولم تقس ألمانيا أثر استراتيجية منع الفساد، ولا سيما في القطاعات التي تُعد عرضة للفساد.

ويوجد في ألمانيا العديد من الجهات، على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، المكلفة بتنسيق تنفيذ سياسات مكافحة الفساد سابقة الذكر والإشراف عليها. وقد أنشئت شعبة رائدة معنية بمكافحة الفساد داخل وزارة الداخلية (الشعبة DG I 3). وتشارك أيضاً وحدات المراجعة الداخلية، ومسؤولو الاتصال المكلفون بقضايا منع الفساد مشاركة فعّالة في الأنشطة الوقائية، وقد يقومون بمتابعة وتقييم أي مؤشرات على وقوع فساد.

وتتولى المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، وهي جهة مستقلة بموجب الدستور، متابعة جوانب معينة من تنفيذ الهيئات الإدارية الاتحادية للتوجيه الخاص بمنع الفساد، والتعليق على التقارير السنوية لتنفيذ التوجيه التي ترفعها وزارة الداخلية للبرلمان. ويتولى البرلمان مهام الرقابة النهائية على تنفيذ التوجيه، ويمكنه إصدار قرارات يتعين على الإدارة الاتحادية أن تأخذها في الحسبان، علماً بأن جميع الولايات الاتحادية لديها مؤسسات مراجعة حسابات مستقلة وقائمة بذاتها لها مهام تتشابه إلى حد كبير مع مهام المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات.

وتشارك ألمانيا بفاعلية في مختلف المبادرات والمشاريع والبرامج الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد. وهي عضو في مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، والفريق العامل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفريق العامل لكبار الموظفين العموميين المعنيين بالنزاهة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة الدول العشرين.

القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد ٧ و ٨ و ١١)

يتألف الإطار القانوني الذي ينظم تعيين موظفي الخدمة المدنية وترقيتهم وأجورهم وتقاعدهم من القانون الأساسي وقانون موظفي الخدمة المدنية الاتحاديين وقانون وضع موظفي الخدمة المدنية الاتحاديين والقوانين الاتحادية وقوانين الولايات ذات الصلة.

وتقوم الهيئات العامة بشغل الوظائف الشاغرة لديها بشكل مستقل. ويجري اختيار المرشحين بناءً على كفاءتهم ومؤهلاتهم وإنجازاتهم المهنية، وهذا مبدأ منصوص عليه في القانون الدستوري،

وتحديداً في المادة ٣٣، الفقرة ٢، من القانون الأساسي، وأيضاً في القوانين الاتحادية وقوانين الولايات ذات الصلة المتعلقة بموظفي الخدمة المدنية. ويُعلن عادة عن الوظائف الشاغرة المقرر شغلها بمرشحين خارجيين. ويحصل الموظفون الجدد على تدريب يتناول قضايا منع الفساد ومدونات قواعد السلوك ذات الصلة أثناء التدريب التمهيدي.

ويستلزم التوجيه الخاص بمنع الفساد اتخاذ إجراءات خاصة لاختيار الأفراد الذين يشغلون مناصب معرضة لخطر الفساد وتدريبهم وتناوهم.

وينص القانون الأساسي والقانون الانتخابي الاتحادي على معايير لانتخاب المرشحين لشغل المناصب العامة الاتحادية. وتوجد لوائح مشابهة للمرشحين لشغل المناصب المنتخبة على مستوى الولايات والمستوى المحلي. وتؤدي الإدانة الجنائية بجرائم معينة إلى إقصاء المرشحين تلقائياً (المادة ٤٥ (١) من القانون الجنائي)، مثل أفعال الرشوة (المادة ١٠٨ (هـ) (٥) من القانون الجنائي).

ويتعين على الأحزاب السياسية تقديم تقارير مالية سنوية إلى رئيس البرلمان تبين فيها بالتفصيل موجوداتها والتزاماتها ودخلها ومصروفاتها في فترات الحملات الانتخابية وغيرها، على السواء (المادة ٢٣ (١) من قانون الأحزاب السياسية). ويُسمح بالتبرعات المجهولة المصدر (حتى ٥٠٠ يورو) والتبرعات النقدية (حتى ١٠٠٠ يورو)، ويجب الإفصاح علناً عن تفاصيل التبرعات التي تزيد قيمتها عن ١٠ آلاف يورو (المادة ٢٥ من قانون الأحزاب السياسية). وفي حال حصل البرلمان أو المرشحون على تبرعات للأحزاب السياسية بشكل مباشر، يتعين عليهم إبلاغ أمناء الصندوق في أحزابهم بهذه التبرعات وتحويلها إليهم (المادة ٢٥ من قانون الأحزاب السياسية). وتنص أيضاً المادة ٢٣ من قانون الأحزاب السياسية على تحقق رئيس البرلمان من صحة القوائم المالية للأحزاب.

وتعزز ألمانيا النزاهة والمسؤولية والأمانة بين الموظفين العموميين من خلال الأحكام ذات الصلة الواردة في جملة قوانين، من بينها القانون الجنائي وقانون موظفي الخدمة المدنية وقانون وضع موظفي الخدمة المدنية الاتحاديين. وهناك قيود على قبول الهدايا والعمل في وظائف ثانوية (المادة ٦٠ وما بعدها من قانون موظفي الخدمة المدنية؛ والمادة ٣٣ وما بعدها من قانون وضع موظفي الخدمة المدنية الاتحاديين؛ والمادة ١٠٨ هـ والمادة ٣٣١ وما بعدها من القانون الجنائي). وتُستكمل الأحكام القانونية بالمبادئ التوجيهية واللوائح الإدارية.

ويتضمن التوجيه الخاص بمنع الفساد مدونة قواعد سلوك لمكافحة الفساد ومبادئ توجيهية للمشرفين والرؤساء في السلطات/الأجهزة العامة، وجميعها ملزمة للهيئات الإدارية الاتحادية. ولم يحدد التوجيه، الذي ينطبق على الوزارات الاتحادية، وجه انطباقه على الوزراء. وتنطبق مدونات أخرى لقواعد السلوك على أعضاء البرلمان وعلى مستوى الولايات.

ولا يوجد إطار قانوني أو إداري مستقل بذاته يتناول تناولاً شاملاً قضايا الإبلاغ عن المخالفات في القطاع العام. ويتضمن القانون الأساسي والقانون الجنائي والقانون المدني وقوانين العمل والسوابق القضائية آليات عامة لحماية المبلغين عن المخالفات الذين يتصرفون بحسن نية من التمييز.

وفيما يخص تضارب المصالح، فإن المادتين ٢٠ و ٢١ من قانون الإجراءات الإدارية الاتحادي وما يكافئه من القوانين المطبقة في الولايات تستبعد من الإجراءات الإدارية الأفراد الذين يكونون، من بين جملة أمور، منتسبين للشركات المتضررة أو من الممكن أن يستفيدوا أو يتضرروا بشكل مباشر نتيجة لهذا الانتساب. ويجوز لموظفي الخدمة المدنية العمل في أعمال ثانوية، مدفوعة أو غير مدفوعة الأجر، متى كان ذلك مسموحاً به ولم ينشأ عنه تضارب أو تداخل مع مسؤولياتهم الرئيسية (المواد ٩٧-١٠١ من قانون موظفي الخدمة المدنية).

ويجب على موظفي الخدمة المدنية إبلاغ المشرفين عليهم بواجباتهم ومصالحهم المالية وغير المالية (بما في ذلك مصالح الأطراف الثالثة) التي من الممكن أن تتعارض مع وظائفهم الرسمية، بغية اتخاذ الإجراء المناسب. ويشمل هذا العمل في الوظائف الثانوية والأنشطة بعد نهاية الخدمة المدنية.

وينص القانون الحاكم للوضع القانوني لأعضاء الحكومة الاتحادية وقانون العلاقات القانونية لوزراء الدولة للشؤون البرلمانية على قيود ما بعد نهاية الخدمة ومتطلبات الإفصاح المصاحبة لها المنطبقة على أعضاء الحكومة الاتحادية ووزراء الدولة للشؤون البرلمانية الحاليين والسابقين.

ويجوز لأعضاء البرلمان العمل في وظائف ثانوية، شريطة الوفاء بمتطلبات الإفصاح والإعلان الواردة في مدونة قواعد سلوك أعضاء البرلمان. وعلاوة على ذلك، تُلتزم المدونة الأعضاء بالإفصاح عن الهدايا (التي تزيد قيمتها عن ٢٠٠ يورو)، والتبرعات (التي تزيد عن ٥٠٠٠ يورو) والأنشطة الخارجية، بما في ذلك رحلات السفر المدعومة (بما يزيد عن ٥٠٠٠ يورو). ويجب على كل عضو من أعضاء البرلمان يتلقى أجراً عن أنشطة لها صلة بأحد الموضوعات المقرر مناقشتها في إحدى لجان البرلمان أن يفصح، قبل المداورات وبصفته عضواً في تلك اللجنة، عن أية صلة بين هذه المصالح والموضوع المقرر مناقشته متى كان ذلك غير واضح من المعلومات المعلن عنها بموجب أحكام المدونة. ولا يوجد التزام مشابه فيما يخص المناقشات والمداورات التي تتم في الجلسات العامة. ولا يتعين على أعضاء البرلمان الإعلان عن تعاملاتهم مع جماعات الضغط والأطراف الثالثة الأخرى أو عن التزاماتهم أو عن موجوداتهم المهمة، باستثناء الحصص في الشركات أو الشراكات الخاصة إذا كانوا يمتلكون أكثر من ٢٥ في المائة من حقوق التصويت فيها.

ويجوز اتخاذ تدابير تأديبية أو تدابير أخرى ضد الموظفين العموميين إذا خالفوا القوانين أو المدونات المذكورة أعلاه.

ويحدد قانون السلطة القضائية متطلبات وإجراءات تعيين القضاة الاتحاديين وينظم أنشطتهم وانضباطهم خارج العمل. وينطبق قانون موظفي الخدمة المدنية على القضاة الاتحاديين، ما لم ينص قانون السلطة القضائية على غير ذلك. ولذلك، ينطبق التوجيه الخاص بمنع الفساد على القضاة الاتحاديين طالما أنه لا يمس استقلالهم القضائي المقرر بموجب القانون الأساسي.

وإضافة لما سبق، تضمن القوانين ذات الصلة نزاهة القضاة (على سبيل المثال، المادتان ٤١ و ٤٢ من قانون الإجراءات المدنية، المتعلقة ببرد القضاة). ويجب على القضاة إبلاغ رؤساء المحاكم بحالات تضارب المصالح والأنشطة الثانوية، في حال نشوئها. ويخضع القضاة لتدريب مستمر على

المهارات والأخلاقيات تنظمه الأكاديمية القضائية الألمانية. وهذه الدورات التدريبية متاحة أيضاً لأعضاء النيابة العامة والموظفين الآخرين في الجهاز القضائي.

ويخضع أعضاء النيابة العامة لقوانين ولوائح الخدمة المدنية العامة الموضحة أعلاه.

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة ٩)

تُتخذ قرارات المشتريات العمومية في ألمانيا بصورة لا مركزية، إذ تتولى كل هيئة عامة توفير مشترياتها وفقاً لإطار تحدده عدة قوانين. وفيما يخص المشتريات التي تتخطى العتبات المحددة بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي ذات الصلة (التوجيهات 2014/23/EU و 2014/24/EU و 2014/25/EU)، ترد القواعد الأساسية في هذا الشأن في المقام الأول في قانون مكافحة تقييد المنافسة. بينما تتم المشتريات التي دون تلك العتبات على المستوى الاتحادي وفقاً للمبادئ العامة الواردة في المادة ٥٥ من قانون الموازنة العامة ووفقاً لقانون إجراءات توفير الإمدادات والخدمات دون عتبات الاتحاد الأوروبي وقوانين الولايات ذات الصلة، فيما تخضع عقود الأعمال العامة لنظام خاص.

ويجب أن تكون جميع مراحل عملية الاشتراء مفهومة لجميع المنخرطين فيها وفي نطاق سيطرتهم (المادة ٩٧ (١) من قانون مكافحة تقييد المنافسة). ويجب أن تُنشر، بشكل مسبق، إشعارات طرح العقود ومعايير الاختيار وإشعارات الترسية.

وينص قانون مكافحة تقييد المنافسة على أسباب إلزامية (المادة ١٢٣) وأخرى تقديرية (المادة ١٢٤) لإقصاء مقدمي العطاءات. ويوسع قانون إجراءات توفير الإمدادات والخدمات التي دون عتبات الاتحاد الأوروبي نطاق هذه القواعد لتشمل المشتريات التي دون عتبات الاتحاد الأوروبي (المادة ٣١). ومن المتوقع أن يُنشر على شبكة الإنترنت، في أواخر عام ٢٠٢٠، سجل وطني للمنافسة يتضمن الشركات التي يجوز أو يجب إقصاؤها بموجب قانون مكافحة تقييد المنافسة. ويجري أيضاً اتخاذ خطوات من أجل رقمنة عمليات الاشتراء وتحسين عمليات جمع البيانات ورفع التقارير.

ويُستبعد موظفو المشتريات الذين لهم مصالح شخصية في نتيجة المشتريات (المادة ٦ (١) من قانون ترسية العقود العامة).

وفيما يخص المشتريات التي تتخطى عتبات الاتحاد الأوروبي، يجوز لمقدمي العطاءات الذين لم يفوزوا بالعقد أن يطلبوا مراجعة قرارات الاشتراء من قبل جهة مستقلة (على سبيل المثال، هيئات التحكيم في المشتريات المنشأة بموجب قانون مكافحة تقييد المنافسة). وفيما يخص المشتريات الأخرى، يجوز لمقدمي العطاءات طلب الانتصاف من خلال دعاوى مدنية. ويجوز للمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات أو السلطات المحلية لمراجعة الحسابات إجراء عمليات مراجعة لعمليات الاشتراء.

وينص القانون الأساسي وقانون الموازنة العامة وقانون مبادئ الموازنة وقوانين الموازنة السنوية والعديد من الأحكام الإدارية على متطلبات وإجراءات إقرار الموازنة وإدارتها ورفع التقارير الدورية والمحاسبية ومسك الدفاتر. وتشتمل دساتير الولايات ولوائحها المالية على نصوص مشابهة في هذا الشأن.

ويُعتمد مشروع خطة الموازنة بموجب قانون الموازنة بعد المشاورات في البرلمان ومجلس الشيوخ. ويمكن للجمهور الاطلاع على قوائم حسابات الموازنة، وتُنشر دورياً تقارير عن أداء الموازنة. وتتولى المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات إجراء المراجعات المالية ومراجعات الأداء.

ويتعين أن يكون لدى الهيئات الإدارية الاتحادية نظم فعالة لإدارة المخاطر وفقاً لما يتطلبه التوجيه الخاص بمنع الفساد. وبناءً على حجم كل هيئة عامة، يجب أيضاً إنشاء وحدات للمراجعة الداخلية لتولي مهام المراجعة الداخلية وفقاً للمعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين. وتتعقد وزارة الداخلية اجتماعات دورية لوحدات المراجعة الداخلية بغية تبادل الخبرات وتوحيد إجراءات المراجعة. ويشتمل قانون الموازنة العامة (المواد ٧٠-٧٩) والقانون الجنائي والمبادئ التوجيهية واللوائح الإدارية ذات الصلة على تدابير للحفاظ على سلامة الوثائق المالية المتعلقة بالأموال العمومية، بما في ذلك الحد الأدنى لفترات الاحتفاظ بهذه الوثائق.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان ١٠ و ١٣)

يمنح قانون حرية المعلومات الحق لأي شخص في الاطلاع على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات الاتحادية، مع مراعاة القيود الرامية لحماية المصالح العامة والخاصة. ويعتمد العديد من الولايات الاتحادية تشريعات خاصة بها تتوافق إلى حد بعيد مع قانون حرية المعلومات.

ولا يكلف قانون حرية المعلومات الهيئات الإدارية الاتحادية باتخاذ تدابير خاصة وموحدة لإعمال القانون، ولا يحدد مضمون وشكل الطلبات التي تُقدم. بموجبه ولا الجهة التي يجب تقديمها لها؛ إذ يمكن لكل هيئة أن تضع الترتيبات والإجراءات الخاصة بها.

ويمنح قانون حرية المعلومات المفوض الاتحادي لحرية المعلومات صلاحيات الإشراف على تنفيذ القانون. ويمكن تقديم الشكاوى ضد قرارات رفض الطلبات المقدمة بموجب القانون، إلى المفوض أو إلى المحاكم الإدارية. وفي حال اللجوء إلى المفوض، يجوز له اعتماد قرار السلطة أو رفضه مع المطالبة بإعادة النظر في القرار.

وقد سنت ألمانيا مؤخراً تدابير لزيادة الشفافية في عمليات صنع القرار وتعزيز مشاركة الجمهور فيها. فعلى سبيل المثال، يتطلب قانون البيانات المفتوحة لسنة ٢٠١٧ من الإدارة الاتحادية أن تبادر بنشر البيانات باعتبارها بيانات مفتوحة. وتوفر البوابة الإلكترونية www.govdata.de الوصول إلى البيانات الإدارية.

وقد استخدم قانون الحكومة الإلكترونية كأساس لإنشاء البرنامج الحكومي "الإدارة العامة الرقمية ٢٠٢٠". ويقتضي قانون تحسين الوصول الإلكتروني إلى الخدمات الإدارية من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات أن تقدم خدماتها الإدارية إلكترونياً من خلال البوابات الإدارية الإلكترونية وأن تربط بين هذه البوابات الإلكترونية في شبكة واحدة بحلول نهاية عام ٢٠٢٢.

وتنشر الحكومة الاتحادية سنوياً تقارير عن جهودها الرامية إلى منع الفساد (وزارة الداخلية) إلى جانب تقرير الوضع الوطني للفساد (المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية). وتنشر الولايات الاتحادية أيضاً تقارير عن مخاطر الفساد، بشكل مستقل أو من خلال المؤتمر الدائم لوزراء داخلية الولايات.

وتعمل الحكومة الاتحادية على توعية الجمهور بقضايا الفساد بوسائل منها المواقع الشبكية الحكومية والصحف والعلاقات العامة وإصدار الكتيبات. وقد استحدثت مدارس وجامعات في ألمانيا برامج تعليمية متنوعة ومبادرات عن مكافحة الفساد.

وتسعى السلطات للحصول على آراء أصحاب المصلحة المعنيين (الجمعيات والصناعات وأفرقة الخبراء) بشأن مشاريع القوانين وفقاً لقواعد الإجراءات المشتركة الخاصة بالحكومة الاتحادية، وتنشرها على مواقعها الشبكية.

والهيئات المسؤولة عن مكافحة الفساد معروفة للامة، ويمقدور أي شخص إبلاغها بأفعال الفساد وغيرها من الأفعال الإجرامية، بما في ذلك الإبلاغ دون الإفصاح عن الهوية.

القطاع الخاص (المادة ١٢)

يجري التصدي لضلوع القطاع الخاص في الفساد من خلال الأحكام القانونية والأطر التنظيمية مثل القانون التجاري وقانون الشركات المساهمة وقانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة وقانون التداول في الأوراق المالية ومدونة إدارة الشركات.

وبصفة عامة، يجب على الشركات الألمانية تطبيق معايير المحاسبة الألمانية؛ بينما يفرض على الشركات الموجهة نحو السوق المالية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعداد قوائمها المالية الموحدة. ويغطي الفريق المكلف بإنفاذ معايير التقارير المالية وهيئة الرقابة المالية الاتحادية سلطة فحص القوائم المالية للشركات الموجهة نحو السوق المالية. وتحظر المادة ٢٨٣ من القانون الجنائي والمواد ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٦ و ٢٦٤ من القانون التجاري الممارسات المحاسبية المدرجة في الفقرة ٣ من المادة ١٢ من الاتفاقية. ويمكن المعاقبة على مخالفات اللوائح المحاسبية باعتبارها جرائم إدارية وفقاً للمادة ٣٣٤ من القانون التجاري. وتجرم المادة ٣٣١ من القانون التجاري المادة ٢٨٣ من القانون الجنائي الإخلال الجسيم بواجبات مسك الدفاتر والمحاسبة.

وقد أطلقت السلطات الاتحادية والقطاع الخاص مبادرات مشتركة (مثل التحالف من أجل النزاهة) لوضع استراتيجيات عامة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ويتضمن السجل التجاري وسجل الجمعيات التعاونية وسجل الشفافية معلومات عن هوية الشخصيات الاعتبارية والطبيعية المشاركة في تأسيس وإدارة الشركات، وأيضاً عن المالكين المنتفعين للشركات.

وتماشياً مع واجب العناية الواجبة (المادتان ٧٦ (١) و ٩٣ (١) من قانون الشركات المساهمة؛ والمادتان ٣٥ (١) و ٤٣ (١) من قانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة)، يجوز مساءلة إدارة الشركة عن إخفاقها في الإشراف على شؤون الشركة على نحو يحول دون وقوع الفساد، وفقاً لموجز مخاطر الشركة، وذلك حسب ما أكدته السوابق القضائية الأخيرة. وعلاوة على ذلك، تضم

مدونة إدارة الشركات مجموعة من التوصيات غير التشريعية المتعلقة بتدابير مكافحة الفساد للشركات المدرجة في البورصة. ويتعين على الشركات المدرجة في البورصة أن تفسح عملاً إذا كانت تلتزم بتلك التوصيات، وفي حال عدم التزامها بها، فيجب عليها أن توضح أسباب ذلك على مواقعها الشبكية (المادة ١٦١ من قانون الشركات المساهمة).

ولا يوجد في ألمانيا إطار قانوني محدد يتناول الإبلاغ عن المخالفات في القطاع الخاص.

وبموجب المادة ٤ (٥) من قانون ضريبة الدخل، لا يجوز خصم الرشاوى أو النفقات الأخرى المرتبطة بالفساد باعتبارها نفقات تجارية.

تدابير منع غسل الأموال (المادة ١٤)

عزز نظام التدابير الوقائية لمنع غسل الأموال في ألمانيا من خلال تنقيح وإقرار قانون مكافحة غسل الأموال المعدل في حزيران/يونيه ٢٠١٧ ضمن إطار القانون الخاص بتطبيق توجيه الاتحاد الأوروبي الرابع بشأن غسل الأموال وتنفيذ لائحة الاتحاد الأوروبي التنظيمية بشأن تحويل الأموال وإعادة تنظيم وحدة الاستخبارات المالية. ويُستكمل قانون مكافحة غسل الأموال بالقوانين الخاصة بالقطاعات مثل قانون المصارف وقانون الإشراف على خدمات دفع الأموال.

ويشترط قانون مكافحة غسل الأموال على الكيانات الملزومة به (حسب التعريف الوارد في المادة ٢ (١)) بتحديد هوية زبائنها، بما في ذلك هوية المالكين المنتفعين لزبائنها (المادة ١٠ وما بعدها)، والاحتفاظ بالسجلات التي يتم الحصول عليها أثناء العمل (المادة ٨)، وإبلاغ وحدة الاستخبارات المالية بالمعاملات المشبوهة (المادة ٤٣). ويجب أن يعكس نطاق هذه التدابير خطر غسل الأموال ذي الصلة (الفقرتان (١) و(٢) من المادة ٤ والمادة ٥).

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أصبح هناك سجل بالمالكين المنتفعين. ويغطي السجل الشخصيات الاعتبارية الخاصة والشركات الخاصة المسجلة، إضافة إلى الصناديق الاستثمارية والترتيبات القانونية المماثلة. وبالرغم من عدم التحقق من البيانات المدخلة، تفرض السلطة الإدارية الاتحادية المسؤولة عن الإشراف على السجل وفقاً للمادة ٢٥ (٦) من قانون مكافحة غسل الأموال عقوبات على الإخفاق في الوفاء بمتطلبات التسجيل. ويُسمح بالإطلاع على هذا السجل للسلطات المختصة وكذلك لأي شخص يمكنه أن يثبت أن له "مصلحة مشروعة"، حسب التعريف الوارد في التشريعات الفرعية. ومن المقرر توسيع نطاق حق الإطلاع على السجل بعد تطبيق توجيه الاتحاد الأوروبي الخامس بشأن مكافحة غسل الأموال (الذي جرى إقراره وسيدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠) الذي يمنح الجمهور حق الإطلاع على السجل.

وتُجري ألمانيا تقييماً للمخاطر على الصعيد الوطني، مع التركيز بصفة خاصة على تدابير الرقابة على المنشآت والمهن غير المالية المحددة. وقد نُشر التقييم الوطني للمخاطر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

وتتعاون السلطات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة غسل الأموال، وتبادل المعلومات فيما بينها، على الصعيدين المحلي والدولي، على النحو الذي يأذن به القانون

(على سبيل المثال، المادتان ٣٢ و٣٣ وما بعدهما والمادة ٤٤ من قانون مكافحة غسل الأموال؛
والمادة ٣١ ب من قانون الضرائب). وقد وقعت هيئة الرقابة المالية الاتحادية مذكرات تفاهم مع
هيئات نظيرة أجنبية، مما يوفر أساساً لتبادل المعلومات والتعاون.

وتتولى هيئة الجمارك الألمانية مراقبة حركة النقدية ومكافئات النقدية عبر الحدود الألمانية
(المواد ١ (٤) و٥ (١) و(٢) و١٢ أ و٣١ أ، من قانون إدارة الجمارك) وفقاً للاتحة المفوضية
الأوروبية رقم ٢٠٠٥/١٨٨٩ بشأن ضوابط الرقابة على دخول النقد إلى الاتحاد الأوروبي
أو خروجه منه. ويجب الإعلان عن النقدية ومكافئات النقدية التي تزيد قيمتها الإجمالية
عن ١٠ آلاف يورو، ويجب تقديم تفسير لهذه الحركات عند طلب سلطات الجمارك ذلك.

وتُطبق في ألمانيا لائحة الاتحاد الأوروبي التنظيمية بشأن تحويل الأموال (EU 2015/847) التي تُلزم
مقدمي خدمات دفع الأموال بالتأكد من جملة أمور، من بينها أن تكون معاملات تحويل الأموال
مصحوبة بمعلومات دقيقة وكاملة عن دافعي الأموال.

وتشارك ألمانيا في العديد من الهيئات الدولية والمتعددة الجنسيات، من بينها فرقة العمل المعنية
بالإجراءات المالية، ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (يوروجست)، ووكالة الاتحاد
الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، والشبكة القضائية الأوروبية، وشبكة كامدن
المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، ومجموعة إيغمونت لوحدة الاستخبارات المالية.
كما تقدم ألمانيا الدعم الإنمائي لبلدان أخرى لمكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة.

٢-٢-٢ - التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تدعم ألمانيا الدول الأخرى في مجال منع الفساد من خلال برامجها الإنمائية (المادة ٥،
الفقرة ٤).
- تشتمل التقارير السنوية الصادرة عن وحدة الاستخبارات المالية على قوائم بحالات
التعاون الدولي حسب الدولة، لأكثر البلدان نشاطاً؛ وتُنشر التقارير بلغتين (المادة ١٤،
الفقرة ١ ب).
- الدعم الدولي الذي تقدمه ألمانيا لمكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة
(المادة ١٤، الفقرة ٥).

٢-٣-٢ - التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى ألمانيا بما يلي:

- النظر، عند الاقتضاء، في التماس مدخلات من أصحاب المصلحة من خارج القطاع العام
بشأن تنفيذ التوجيه الخاص بمنع الفساد وتنقيحاته المقبلة؛ وتشجّع ألمانيا أيضاً على أن
تحدد وجه انطباق التوجيه على الوزراء (المادة ٥، الفقرة ١)؛

- النظر في زيادة تعزيز الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية عن طريق: (أ) خفض عتبة الإفصاح العلني عن التبرعات؛ و(ب) خفض عتبة التبرعات المجهولة المصدر أو إلغائها بالكلية؛ و(ج) تدعيم متطلبات حفظ السجلات والإفصاح المنطبقة على أعضاء البرلمان والمرشحين لشغل المناصب العمومية (المادة ٧، الفقرة ٣)؛
- النظر في تدعيم التدابير والأنظمة بغية تيسير الإبلاغ عن الفساد للسلطات المختصة، وذلك عن طريق توفير: (أ) تعريف شامل في التشريعات لإفشاء المعلومات المحمي؛ و(ب) قنوات وأنظمة إبلاغ واضحة للإفشاء المحمي؛ و(ج) سبل حماية فعالة ضد التمييز للأشخاص الذين يفشون عن معلومات بصورة مشمولة بالحماية؛ و(د) التوعية الكافية للموظفين العموميين. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في توفير سبل الحماية للمبلغين عن المخالفات أو عن حالات سوء السلوك التي لا ترقى إلى مستوى الانتهاكات الفعلية أو المزعومة للقانون، وإرساء افتراض قائم على الأدلة بحسن نية الأشخاص الذين يفشون عن معلومات بصورة مشمولة بالحماية (المادة ٨، الفقرة ٤)؛
- السعي لتعزيز الشفافية بخصوص المصالح والأنشطة الخارجية لأعضاء البرلمان عن طريق إقرار: (أ) متطلبات إفصاح إضافية لأعضاء البرلمان تغطي التضارب بين مصالحهم الشخصية ومهامهم البرلمانية؛ و(ب) لوائح فعالة وشاملة بشأن تحقيق الشفافية في تعامل أعضاء البرلمان مع جماعات الضغط والأطراف الثالثة الأخرى (المادة ٨، الفقرة ٥)؛
- ضمان إقامة نظام فعال للطعن فيما يخص المشتريات العمومية التي دون عتبات الاتحاد الأوروبي (المادة ٩، الفقرة ١)؛
- تدعيم الإشراف على أعمال قانون حرية المعلومات (المادة ١٠ (أ))؛
- تعزيز التدابير الرامية إلى تيسير الإبلاغ عن الفساد في القطاع الخاص (المادة ١٢، الفقرة ٢)؛
- في ضوء المنهج اللامركزي للإشراف على مكافحة غسل الأموال في القطاع غير المالي، مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الرقابة والإشراف على مكافحة غسل الأموال، ولا سيما في القطاع غير المالي. ويمكن لألمانيا أيضاً أن تدرس إمكانية إرساء آلية تحقق تهدف إلى ضمان صحة البيانات المدخلة في سجل الشفافية وتيسير وصول الأشخاص والكيانات التي لها مصلحة مشروعة في الوصول إلى السجل، بغية تعزيز الشفافية (المادة ١٤، الفقرة ١).

٣- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد ٥١ و ٥٦ و ٥٩) يشكل قانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية الأساس لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، بما في ذلك الطلبات المتعلقة باسترداد الموجودات.

وتُعد المادة ٥٩ من قانون المساعدة القانونية نصاً قانونياً واسعاً في صياغته يتيح أعمال التحري لاقتفاء أثر الموجودات وتجميدها؛ ومن حيث المبدأ، تسمح هذه المادة بنفس نطاق المساعدة التي يمكن أن تقدمها المحاكم أو السلطات الألمانية لبعضها. وتنظم المادة ٤٨ وما بعدها مصادرة الموجودات بناءً على القرارات الأجنبية. ولا يجوز تقديم المساعدة القانونية ولا نقل البيانات بدون طلب إذا كان هذا سيتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني الألماني (المادة ٧٣ من قانون المساعدة القانونية).

وإضافة لما سبق، تنطبق أحكام قانون الإجراءات الجنائية على أعمال المساعدة القانونية المتبادلة. وفي ذلك السياق، يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لاقتفاء أثر الموجودات حتى وإن لم يتوفر سوى اشتباه مبدئي بارتكاب جرم. وأقرت ألمانيا قانون مصادرة جديد دخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

وترد متطلبات تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في دليل "طلب المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين: دليل تفصيلي (٢٠١٢)" ودليل استرداد الموجودات (٢٠١٤)، الذي كان قيد المراجعة في وقت إجراء الاستعراض.

وعملياً، تُرسل معظم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتُنفَّذ من خلال القنوات المباشرة، ولا سيما داخل الاتحاد الأوروبي (فيما يتعلق بألمانيا، هذه القنوات هي مكاتب الادعاء والمحاكم في الولايات الاتحادية). وتُوجَّه الطلبات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية من خلال السلطة المركزية لألمانيا، ألا وهي مكتب العدل الاتحادي. ولا تجمع ألمانيا إحصاءات عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، سواء على المستوى الاتحادي أو مستوى الولايات.

ويُسمح بالتبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالجريمة بين السلطات المختصة (المادتان ٦١ و٩٢ ج من قانون المساعدة القانونية؛ والمادة ٣٣ وما بعدها من قانون مكافحة غسل الأموال).

وقد وقعت ألمانيا عدة اتفاقات متعددة الأطراف لتيسير استرداد الموجودات عبر الحدود، ويُمكن أن تتعاون ألمانيا في مجال استرداد الموجودات بغض النظر عن وجود معاهدة.

وتعتبر ألمانيا هذه الاتفاقية أساساً لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، رغم أن أحكامها لم تصبح واجبة التطبيق بشكل مباشر بوصفها قانوناً وطنياً (المادة ١ (٣) من قانون المساعدة القانونية). ولا توجد أية قضايا تم البت فيها بإرجاع الموجودات أو التصرف فيها استناداً إلى هذه الاتفاقية. وكان هناك طلبان معلقان في وقت إجراء الاستعراض.

منع و كشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان ٥٦ و٥٨)

يتطلب نظام ألمانيا لمكافحة غسل الأموال من الكيانات الملزمة به أن تحدد هوية عملائها، بما في ذلك هوية المالكين المتفعين لعملائها (المادة ١٠ وما بعدها من قانون مكافحة غسل الأموال) وأن تطبق نهجاً يستند إلى تقييم المخاطر لتحديد هوية العملاء (الفقرتان (١) و(٢))

من المادة ٤ والمادة ٥ من قانون مكافحة غسل الأموال). ويلزم تعزيز العناية الواجبة فيما يتعلق بعدة أشخاص من بينهم الأشخاص المعرضين سياسياً أو أفراد أسرهم أو الأشخاص الوثيقي الصلة بهم (المادة ١٥ (٣) و(٤) من قانون مكافحة غسل الأموال). وفي حالة الاشتباه في حدوث جرائم غسل أموال أو تمويل إرهاب، يجب إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية (المادة ٤٣ من قانون مكافحة غسل الأموال).

ويجب الاحتفاظ بالسجلات لمدة خمس سنوات (المادة ٨ (٤) من قانون مكافحة غسل الأموال)، وفقاً للمادة ٤٠ من توجيه الاتحاد الأوروبي الرابع بشأن مكافحة غسل الأموال والتوصية رقم ١٠ لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وقد وضعت هيئة الرقابة المالية الاتحادية، بالعمل مع لجنة قطاع المصارف الألمانية، مذكرات تفسيرية وإرشادات بشأن منع غسل الأموال، بغية توجيه المؤسسات المالية بشأن الوفاء بمتطلبات العناية الواجبة. وتبلغ هيئة الرقابة المالية المصارف بانتظام من خلال التعميمات بالبلدان التي أدرجتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية باعتبارها بلداناً تمتلك أنظمة غير كافية لمكافحة غسل الأموال.

وقد صاغت أيضاً الولايات الاتحادية في ألمانيا، المسؤولة عن الإشراف على القطاع غير المالي، مذكرات إرشادية (متاحة على شبكة الإنترنت)، لمساعدة الكيانات الملزمة في القطاع غير المالي في الوفاء بالتزامات بذل العناية الواجبة. وتوفر أيضاً وحدة الاستخبارات المالية وثائق إرشادية وتصنيفية لكل قطاع (مالي وغير مالي). وهذه الوثائق متاحة على الموقع الشبكي للوحدة ويمكن للكيانات الملزمة الاطلاع عليها بعد التسجيل.

ويتطلب إجراء العمليات المصرفية في ألمانيا أن يكون صاحب المعاملة حاضراً بشخصه (المادتان ٣٢ و٣٣ من قانون المصارف). وتحظر المادة ٢٥ م جملة أمور من بينها إقامة أو إبقاء علاقات مراسلة أو أي علاقات تجارية أخرى مع "مصارف وهمية"، حسب التعريف الوارد في المادة ١ (٢٢) من قانون مكافحة غسل الأموال.

وقد نظرت ألمانيا في إقرار اشتراطات للموظفين العموميين المعنيين تلزمهم بالإعلان عن وضعهم المالي، ولكنها اختارت نظاماً يركز على الإفصاح عن المصالح، بما في ذلك عن مصالح مالية معينة مثل الدخل من الأنشطة الثانوية والتبرعات، على النحو المتناول في الفقرة ٥ من المادة ٨ من الاتفاقية.

ودون الإخلال بتدابير مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك متطلبات العناية الواجبة للأشخاص المعرضين سياسياً على الصعيدين الداخلي والخارجي، نظرت ألمانيا في مطالبة الموظفين العموميين بالإفصاح عن مصالحهم في الحسابات المالية الأجنبية أو سيطرتهم عليها، ولكنها لم تطالبهم بذلك. وينص معيار الإبلاغ الموحد على التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية.

وقد أرسى قانون مكافحة غسل الأموال الإطار القانوني لإعادة تنظيم وحدة الاستخبارات المالية الألمانية. وبدأت الوحدة الجديدة عملها بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهي منظمة ضمن خطوط إدارية تتبع وزارة المالية الاتحادية. وتضمن الوحدة خضوع كل قضية للفحص الفوري

فور استلامها، لضمان منح الأولوية للقضايا التي لها أجل محدود، والقضايا العاجلة، والبلاغات التي تنطوي على تمويل إرهاب محتمل.

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥)

بموجب القانون الألماني، تتمتع الولايات وسائر الشخصيات الاعتبارية (المحلية والأجنبية) بالأهلية القانونية التي تؤهلها لتكون أطرافاً في الدعاوى القضائية (المادة ٥٠ من قانون الإجراءات المدنية). وتتسق قدرة الولايات على أن تكون أطرافاً في الدعاوى القضائية مع الأحكام الصادرة من محكمة العدل الاتحادية.

ويجوز إرجاع الموجودات المأخوذة من الأموال العامة نتيجة جريمة جنائية كتعويض عن الأضرار للأشخاص المتضررين، وفقاً للمادة ٨٢٣ (٢) من القانون المدني بالاقتران مع نظام أساسي يهدف إلى حماية الأشخاص الآخرين، على سبيل المثال ضد خيانة الأمانة (المادة ٢٦٦ من القانون الجنائي).

ويلزم مصادرة عائدات الأفعال المجرمة من المشاركين الرئيسيين والثانويين بغض النظر عن مطالبات الأطراف المتضررة (المادة ٧٣ (١) من القانون الجنائي). ويجوز لأي طرف متضرر، بما في ذلك أية ولاية، المطالبة بالتعويض الذي يحصل عليه الضحايا أثناء إجراءات الإنفاذ. ويحدد حكم المحكمة الجنائية وضع هذه الأطراف كطرف متضرر وحجم الضرر المتكبد؛ ولا حاجة إلى وجود حق بموجب القانون المدني أو موافقة قضائية خاصة. وتُرسل إشعارات إلى الأشخاص المتظلمين (المادة ٤٥٩ ط من قانون الإجراءات الجنائية).

ويمكن تقديم المساعدة في الإجراءات الجنائية من خلال إنفاذ الجزاءات أو العقوبات الأخرى التي لها أثر نهائي وملزم في البلد الأجنبي (المادتان ٤٨ و ٤٩ من قانون المساعدة القانونية). وفي قضايا المصادرة، لا يمكن تقديم المساعدة إلا في حالات من بينها أن يكون قرار المصادرة قراراً كان يمكن أن يصدر طبقاً للقانون الألماني (المادة ٤٩ من قانون المساعدة القانونية). وتنطبق هذه التدابير على أي بلد، ما لم تكن هناك معاهدات دولية تنظم تقديم هذه المساعدات (المادة ١ (٣) من قانون المساعدة القانونية). وتنص المادة ٩١ أ وما بعدها من قانون المساعدة القانونية على أحكام خاصة للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد أعادت ألمانيا موجودات من خلال إنفاذ أوامر أجنبية، بما في ذلك أوامر بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن تجميد ومصادرة أدوات الجريمة وعائداتها (2014/42/EU).

وإضافة إلى المصادرة الإلزامية للموجودات (المادة ٧٣ (١) من القانون الجنائي)، يمكن أيضاً مصادرة الأشياء الناتجة عن جرائم أصلية ضمن نطاق غسل الأموال مرتكبة خارج البلاد (المادة ٢٦١ (٧) و (٨) من القانون الجنائي).

وقد أقرت ألمانيا المصادرة غير المستندة إلى إدانة (الفقرتان (١) و (٢) من المادة ٧٦ أ من القانون الجنائي). وصدر مؤخراً حكم قضائي يطبق هذه التدابير. ويمكن أيضاً تطبيق المصادرة الموسعة للموجودات (المادة ٧٣ أ من القانون الجنائي).

ويمكن اقتفاء أثر الموجودات حتى وإن لم يتوفر سوى اشتباه مبدئي بارتكاب جرم (المادة ٥٩ من قانون المساعدة القانونية). ويجوز الحجز على الأشياء في حال وجود ما يكفي من أسباب وقائية تدعو إلى افتراض الوفاء بشروط الحجز أو المصادرة (المادة ١١١ ب من قانون الإجراءات الجنائية، إلى جانب المادة ٦٧ من قانون المساعدة القانونية). ويمكن تسليم الأشياء المحجوزة إلى السلطة المختصة في الدولة الأجنبية (المادة ٦٦ من قانون المساعدة القانونية).

وتمنح المادة ١١١ ب من قانون الإجراءات الجنائية سلطات إنفاذ القانون هامشاً من حرية التقدير لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتدابير المؤقتة وحفظ الموجودات المحجوزة، والتي يمكن أن تُطبق أيضاً في حالات التعاون الدولي.

وتحظى حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية بالحماية (المادتان ٥٨ (٣) و ٦٦ (٢) من قانون المساعدة القانونية).

وترد بعض التوجيهات بشأن محتوى الطلبات في وثيقة المبادئ التوجيهية للعلاقات مع البلدان الأجنبية في مسائل القانون الجنائي (المبادئ التوجيهية في مسائل القانون الجنائي) ووثيقة دليل استرداد الموجودات (٢٠١٤). وفي حال واجه طلب المساعدة عقبات يمكن تذليلها، تُمنح الدولة الطالبة الفرصة لاستكمال الطلب (المبدأ التوجيهي رقم ١٨ من المبادئ التوجيهية في مسائل القانون الجنائي). وتُجرى مشاورات قبل رفع التدابير المؤقتة (المبدأ التوجيهي رقم ١٩٦ من المبادئ التوجيهية في مسائل القانون الجنائي).

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة ٥٧)

بصفة عامة، يمكن مصادرة الممتلكات في دولة ألمانيا فور أن يصبح القرار بذلك نهائياً (المادة ٥٦ (٤) من قانون المساعدة القانونية، والمادة ٧٥ من القانون الجنائي). غير أنه عند إنفاذ أمر المصادرة المرسل من الدولة الطالبة، يمكن للسلطة المسؤولة عن تقديم المساعدة أن تدخل في اتفاق مخصص مع السلطة الطالبة المختصة بشأن التصرف في الموجودات أو إرجاعها أو توزيعها في حال ضمان المعاملة بالمثل (المادة ٥٦ ب من قانون المساعدة القانونية). وتؤخذ هذه القرارات على أساس كل حالة على حدة ويجب أن تستند إلى أسباب موضوعية (المبدأ التوجيهي رقم ١٨٩ من المبادئ التوجيهية في مسائل القانون الجنائي). وفيما يخص الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يُعمل بالمادة ٨٨ و من قانون المساعدة القانونية، التي تحدد قواعد التصرف في الموجودات تلتزم بها السلطات المختصة في الدول الأعضاء الطالبة.

ويتعين تعويض الأطراف المتضررة في جملة حالات من بينها إذا أوضح الأشخاص المتضررون أنهم قد لا يحصلون على تسوية كاملة لمطالبهم من إنفاذ حق الملكية (المادة ٥٦ أ من قانون المساعدة القانونية). ولا يوجد أي حكم يشترط إرجاع الموجودات المصادرة إلى الدولة الطالبة في حالات الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، بالرغم من أن مبادئ الاتفاقية ستكون منطبقة في كل اتفاق مخصص.

وتتنازل ألمانيا بصفة عامة عن المطالبات بتعويضها عن التكاليف، إلا إذا كانت تلك التكاليف باهظة (المادة ٧٥ من قانون المساعدة القانونية).

وقد أبرمت ألمانيا اتفاقات للتصرف في الموجودات مع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في حالات خاصة، ولا يُحتفظ بأي إحصاءات في هذا الشأن.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- إمكانية التعويض من الأموال العامة، بموجب المادة ٥٦ أ من قانون المساعدة القانونية، إذا لم يكن بمقدور الشخص المتضرر الحصول على تسوية كاملة لمطالبه من إنفاذ حق الملكية (المادة ٥٧).

٣-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى ألمانيا بما يلي:

- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين نظام جمع البيانات المتعلقة بطلبات المساعدة القانونية المتبادلة عن طريق البحث عن سبل لتجميع المعلومات والإحصاءات ذات الصلة (المادة ٥١)؛
- تضمين معلومات مُحدّثة عن المحتوى المطلوب لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة في النسخة القادمة من دليل استرداد الموجودات، بغية توفير قدر أكبر من اليقين والوضوح للبلدان الطالبة (المادة ٥٥، الفقرة ٣)؛
- في ظل عدم وجود سوابق ونظراً لأن الاتفاقية لا تُطبق بشكل مباشر، إقرار تدابير تتيح إعادة الإلزامية للموجودات تماشياً مع المادة ٥٧. وسيكون من المفيد تضمين إشارة إلى الالتزامات المقررة بموجب المادة ٥٧ في دليل استرداد الموجودات المحدث (المادة ٥٧، الفقرة ٣)؛
- مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتأهيل وحدة الاستخبارات المالية المشكّلة حديثاً، بما في ذلك من خلال توفير الموارد الضرورية والوفاء بمتطلبات زيادة عدد الموظفين من أجل تنفيذ المهام المنوطة بها بفاعلية (المادة ٥٨).